

تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي
دراسة حالة الجزائر للفترة (1990 - 2012).

علاوي محمد لحسن
جامعة ورقلة
مخبر: متطلبات تأهيل وتنمية
الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح
الاقتصادي العالمي. -جامعة ورقلة-
الجزائر
elhassen.allaoui@gmail.com

بورحلي خالد
جامعة ورقلة
مخبر: متطلبات تأهيل وتنمية
الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح
الاقتصادي العالمي. -جامعة ورقلة-
الجزائر
bourahlkhaled_19@yahoo.fr

الملخص:

تندرج هذه الدراسة ضمن سياسات الاقتصاد الكلي، وتهدف إلى دراسة أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) وذلك باستخدام المنهج القياسي وبالتحديد نموذج التكامل المشترك، وقد توصلت الدراسة إلى عدم تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي وذلك نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط في تمويل الاقتصاد الوطني. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الناتج المحلي الاجمالي، أسعار النفط.

Abstract:

This study is considered inside of the macroeconomic policies which is aim at the study of the impact of exchange rate that change on the Gross Domestic Product in Algeria during the period (1990-2012), by using The econometrics method and with limitation of cointegration. However, this study is to attainment into there is no change in the exchange rate of the Algerian currency on the Gross Domestic Product that is according to the result of over-reliance on sector oil in the financing of the national economy.

Key words: exchange rate, Gross Domestic Product, oil prices.

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم التبادلات، بالإضافة إلى أنه يعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالأخص الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي (مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع) ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات، فهو يعبر عن القيمة السوقية الاجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة. وفي هذا السياق، سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاج سياسات أسعار الصرف الهادفة إلى تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي في ظل التقلبات والأزمات الاقتصادية سواء المحلية أو العالمية، فقامت بعدة اصلاحات في هذا المجال والتي كانت مفروضة من طرف المؤسسات الدولية والتي ركزت على ضرورة الاصلاح الهيكلي، وكان من أهم نتائجها تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي.

ومنه يتبادر إلينا التساؤل التالي:

ما مدى تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل أدى تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى نمو الناتج المحلي الجزائري فعلا ؟

2- ما مدى مساهمة السياسات الاقتصادية في تعميق انعكاسات سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي؟

- فرضيات الدراسة:

تعتمد معالجة التساؤلات المطروحة على مستوى إشكالية الدراسة على الفرضيات التالية:

1- يرجع نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية وليس نتيجة لتخفيض قيمة العملة في الجزائر.

2- تساهم السياسة الاقتصادية المنتهجة بشكل كبير في تعميق انعكاسات تغير سعر صرف الدينار على الناتج المحلي الاجمالي.

- أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إبراز أهمية ودور سعر الصرف في النشاط الاقتصادي، وكذا مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر. كما تسعى هذه الدراسة لتحقيق الهدف الآتي: وهو إبراز أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على الطرق الكمية الممكنة.

- حدود و منهج الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في كونها تمت على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2012. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع في الجانب النظري، والمنهج القياسي للوقوف على صحة الفرضيات من عدمها.

- هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين:

- المحور الأول: علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الاجمالي.

- المحور الثاني: تقدير أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990-2012).

المحور الأول: علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الاجمالي.

الفرع الأول: سعر الصرف.

أولاً: مفهوم ووظائف سعر الصرف.

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف نذكر منها ما يلي:

- سعر الصرف يعني: "سعر عملة مقابلة عملة أخرى"¹.

أو هو: "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي"².

ومنه يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. يقوم

سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها فيما يلي³:

- ❖ **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- ❖ **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير الصادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو إستبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.
- ❖ **وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل إرتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

ثانيا: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2012):

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بواورها سنة 1986، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد، والسبب يعود إلى تراوح أزميتين ذات منشأ خارجي، والمتمثلة في التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات، هذه الأخيرة التي تعتبر مصدر العملات الصعبة، هذا بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، علما أن تقويم الإيرادات والصادرات هي بدلالة الدولار⁴. الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية ونقدية، بهدف تحقيق التوازن على المستوى الكلي. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، قامت الجزائر باستهداف سعر الصرف، وانتهجت الاجراءات التالية:

أ- الفترة (1986-1998): طبقت الجزائر الاجراءات التالية⁵:

1- **الإنزلاق التدريجي:** يقصد بالانزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة، واستمرت هذه المرحلة من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية ايصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وتعود أسباب اللجوء لعملية الانزلاق إلى⁶: ضعف احتياطات الصرف الأجنبية و زيادة ثقل خدمة الديون.

وهكذا انتقل سعر الصرف من 4,936 دينار لكل دولار في نهاية 1987 إلى 8,032 دينار مقابل كل دولار مع نهاية 1989، لتعرف بعد ذلك عملية الانزلاق تسريعا بداية من 1990 وذلك تماشيا مع تسريع تطبيق إصلاحات صندوق النقد الدولي، لينتقل سعر صرف الدينار إلى 12,1191 دينار لكل دولار، واستمر هذا الانزلاق إلى غاية بداية 1991 حيث وصل إلى 17,7665 دينار لكل دولار، واستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الستة أشهر الموالية.

2- **التخفيض الصريح:** قرر مجلس النقد والقرض في أيلول 1991 تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في اطار الاستعداد الائتماني، وذلك بنسبة 22٪ ليصل سعر الصرف إلى 22 دينار مقابل الدولار واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية مارس 1994. هدفت سياسة التخفيض إلى⁷:

- ✓ قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط.
- ✓ ربط سياسة الصرف بحجم الواردات، وذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف واصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت.

✓ إعادة تكوين احتياطي سعر الصرف بتنوع الصادرات خارج المحروقات وتحرير الواردات من سلع وخدمات، والبحث عن تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي.

3- طريقة التسعير: تمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني لتحديد سعر صرف الدينار بداية من الثالث الأخير لسنة 1994 إلى غاية أواخر سنة 1995، وتعتمد هذه الطريقة على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي وتجمع ممثلي المصارف التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي واستطاعت هذه التقنية الجديدة من تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية.

4- سوق الصرف ما بين البنوك: إشتراط صندوق النقد الدولي في إتفاق القرض الموسع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في نهاية 1995، وقد أقيمت فعلا وباشرت نشاطها مع بداية 1996. عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاع بنسبة 20% بين 1995 و1998.

ب- الفترة 1999-2012: في هذه المرحلة شهد ميزان المدفوعات الجزائري تطورا كبيرا نتيجة ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الصادرات النفطية الجزائرية، مما مكن الجزائر من تكوين احتياطي صرف كبير فاقت 190 مليار دولار في سنة 2012، هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية، ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي عرف ثباتا نسبيا جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى سوق الصرف البيني وكذا نسب التضخم المتواضعة مقارنة بتلك المعدلات السائدة لدى أهم الشركاء التجاريين الجزائريين.⁸

من خلال الملحق رقم (1) والشكل رقم (1)، يمكن تقسيم تطور سعر صرف الدينار إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى 1990-1998: يلاحظ في هذه المرحلة تراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، فقد تراجع من 8,93 دج لكل دولار في سنة 1990 إلى 58,74 دج لكل دولار في سنة 1998، وهو انخفاض كبير جدا، وترجع الأسباب إلى: الاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة النفطية التي ضربت العالم في عام 1986، وكذا اجراء الجزائر لإصلاحات اقتصادية المتمثلة أساسا في تخفيض قيمة الدينار.

- المرحلة الثانية 1999-2012: شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، فقد انحصر سعر صرف الدينار في مجال تراوح بين [60، 80] دينار لكل دولار، وترجع الأسباب إلى التحسن الكبير الذي شهده ميزان المدفوعات الجزائري بسبب ارتفاع أسعار النفط، وقيام بنك الجزائر بتطبيق سياسة استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بالتوازي مع تطبيق سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على مستوى تضخم ضعيف (3%) في ظل نظام التعويم المدار.⁹

الفرع الثاني: ماهية الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه: " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق، وفق التشريعات المعتمدة، بغض النظر أن تم هذا الناتج في الداخل أو الخارج"¹⁰، أو هو " مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها عن طريق عوامل الانتاج الوطنية خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة"¹¹.

ومنه يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الأفراد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة. وتكمن أهمية الناتج المحلي الإجمالي فيما يلي¹²:

- ✓ متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية)، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
- ✓ تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم.

- ✓ يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والاسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج المحلي الاجمالي.
- ✓ تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الاجمالي.
- ✓ يعد الناتج المحلي الاجمالي مؤشرا مهما في اعداد السياسات الخاصة بالسكان وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دورا سلبيا عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي.

ثانيا: تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أن الناتج المحلي للجزائر في تزايد مستمر باستثناء سنة 2009 ويرجع السبب إلى انخفاض العوائد النفطية نتيجة انخفاض قيمة الصادرات النفطية الناجم عن التراجع الحاد في أسعار النفط خلال منتصف 2008 وبداية 2009¹³، وقد بلغ قيمة الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2012 13460,99 مليار دينار ما يعادل ارتفاع يقارب 10,88 ٪ مقارنة بسنة 2011، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع قيمة كل من الرسوم والضرائب والخدمات غير الادارية العامة¹⁴، وهي أكبر قيمة محققة خلال فترة الدراسة. وعلى العموم، فإن التحسن المسجل في قيمة الناتج المحلي الاجمالي يكون مرده تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري مرهون ببساطة بسعر النفط وتقلباته الاجمالية.

سجل معدل نمو الناتج المحلي متوسطا قدره 2,41٪ خلال فترة الدراسة، حيث تباينت معدلات النمو، ففي الفترة من 1990 إلى 1994 سجلت معدلات نمو سلبية ويرجع السبب إلى الركود الاقتصادي الذي أصاب الجزائر خلال هذه الفترة نتيجة انخيار أسعار النفط واجراء الجزائر اصلاحات اقتصادية مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودخولها في أزمة أمنية. و ابتداء من سنة 1995 و إلى غاية 2012 بدأت معدلات النمو تعرف تطورا بمعدلات موجبة، لكن هذه المعدلات كانت متذبذبة، ففي سنة 1995 بلغ معدل النمو 3,9٪، ليرتفع في سنة 1996 إلى 4,3٪، وشهدت سنة 2003 أعلى معدل نمو قدر بـ 6,9٪ وذلك بسبب الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية نتيجة حرب الخليج الثانية¹⁵. أما في سنة 2012 فقد بلغ معدل النمو بلغ 3,3٪ مسجلا ارتفاعا محسوسا عن سنة 2011 الذي بلغ فيها معدل نمو الناتج 2,8٪. وهذا ما يظهره الشكل رقم (3).

الفرع الثالث: علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الاجمالي.

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تغير الميزان التجاري، حيث تنخفض الواردات نتيجة ارتفاع قيمتها وزيادة حجم الصادرات لانخفاض قيمتها في الأسواق الخارجية، أي زيادة تنافسية الصادرات مقابل الواردات، وهذا ما نصت عليه نظرية المرونات الحرجة¹⁶. ولتبيان ذلك نستعرض منهج المرونات كما يلي¹⁷:

نفرض أن الاسعار مقومة بالعملة الوطنية، أي أن الصادرات تقوم بالعملة المحلية والواردات تقوم بالعملة الأجنبية مقسومة على سعر الصرف المحلي، فنحصل على قيمة الواردات بالعملة المحلية:

$$P_m = \frac{P_e}{e} \dots \dots (1).$$

حيث:

$P_x = P$

Pm: قيمة الواردات بالعملة المحلية. Pe: سعر الواردات بالعملة الاجنبية.

e: سعر الصرف المحلي. Px: سعر الصادرات.

P: سعر الصادرات بالعملة الوطنية.

إذن انخفاض العملة المحلية بوحدة واحدة مثنوية يؤدي إلى ارتفاع سعر الواردات في الأسواق المحلية بـ ϵ_m ، وانخفاض قيمة الصادرات بـ ϵ_x . نعتبر الاختلال الحادث نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية ضعيفا، بحيث يمكننا الموازنة بين قيمة الصادرات مع الواردات الكلية. أثر تغير الكميات والأسعار على الميزان التجاري تعطى بمعادلة الميزان التجاري التالية:

$$BC = P_x X - P_m M \dots (2)$$

Pm: سعر الواردات. X: قيمة الصادرات.

Px: سعر الصادرات. M: قيمة الواردات.

الأثر السعري: 1% 0%

الأثر التنافسي: ϵ_m % ϵ_x %

الشرط اللازم حتي يكون الانخفاض ايجابيا، هو أن تكون مجموع المرونيتين أكبر من الواحد ($\epsilon_x + \epsilon_m > 1$)

وهو شرط مارشال لينز¹⁸، ولإظهار هذه العملية نقوم بالمفاضلة معادلة الميزان التجاري (2) فتصبح:

$$\partial BC = \partial (P_x X - P_m M) = (P_x \partial X - P_m \partial M) + (X \partial P_x - M \partial P_m) \dots (3)$$

$(P_x \partial X - P_m \partial M)$: التغير الحاصل نتيجة تغير الأحجام.

$(X \partial P_x - M \partial P_m)$: تغير ناتج عن معدل التبادلات.

فإذا قمنا بقسمة طرفي المعادلة السابقة نتحصل على أثر تخفيض العملة على أسعار وأحجام التجارة الخارجية: ارتفاع حجم الصادرات:

$$\partial X = -\epsilon_x X \frac{\partial e}{e} \dots (4)$$

ارتفاع حجم الواردات:

$$\partial M = -\epsilon_m M \frac{\partial e}{e} \dots (5)$$

ارتفاع سعر الواردات بالعملة المحلية:

$$\frac{\partial P_m}{P_x} = -\frac{\partial e}{e} \dots (6)$$

ثبات أسعار الصادرات:

$$\partial P_x = 0 \dots (7)$$

بتعويض المعادلات السابقة في معادلة الميزان التجاري (2)، نتحصل على المعادلة التفاضلية للميزان التجاري التالية:

$$\partial BC = P_m M (\epsilon_x + B \epsilon_m - 1) \left(\frac{\partial e}{e} \right) \dots (8)$$

نسبة تغطية المبادلات الخارجية معطاة:

$$B = \frac{X.P_x}{M.P_m} \dots (9)$$

نلاحظ أنه إذا كان معامل مرونة الصادرات مساويا للواحد فإن أثر التخفيض يكون وفق الشروط السابقة (شرط مارشال لينز)، بالإضافة إلى هذا يكون شرط نظرية المرونات الحرجة أكثر قييدا كلما كان معامل مرونة الصادرات أقل من الواحد. في الحالة السابقة، افترضنا أن أسعار التجارة الخارجية مقومة بالعملة المحلية. فإذا ألغينا هذه الفرضية، أسعار وأحجام الصادرات والواردات تخضع في التحديد إلى المعادلات التالية¹⁹:

$$M = (Q_m) a_m \left(\frac{P_m}{P}\right)^{-a_m} \dots (10)$$

$$P_m = \left\{ \frac{1}{e} \cdot P_e \right\}^{a_m} (P)^{1-a_m} \dots (11)$$

$$X = (Q_x) a_x \left(e \frac{P_x}{P}\right)^{-a_x} \dots (12)$$

$$P_m = \left\{ \frac{1}{e} \cdot P_e \right\}^{a_x} (P)^{1-a_x} \dots (13)$$

نقوم بإدخال اللوغاريتم النيبري عليها حتي تصبح خطية ثم نفاضل نسبة تغطية المبادلات الخارجية فنحصل على المعادلات التفاضلية التالية:

$$\frac{\partial B}{B} = \frac{\partial X}{X} - \frac{\partial M}{M} + \frac{\partial P_x}{P_x} - \frac{\partial P_m}{P_m} \dots (14)$$

نعوض المعادلتين (12 و 13) في المعادلة (14) نتحصل على معادلة تفاضلية موضح فيها أثر كل متغيرة على معدل تغطية التجارة الخارجية:

$$\frac{\partial B}{B} = \left[a_x \frac{\partial Q_e}{Q_e} - a_m \frac{\partial Q}{Q} \right] + [\varepsilon_x (1 - a_x) + a_m \varepsilon_m] \left[\frac{\partial P_e}{P_e} - \frac{\partial e}{e} - \frac{\partial P}{P} \right] + [a_x - a_m] \left[\frac{\partial P_e}{P_e} - \frac{\partial e}{e} - \frac{\partial P}{P} \right] \dots (15)$$

بتقسيم نسبة تغطية المبادلات الخارجية على نسبة تغير سعر الصرف نتحصل على العلاقة الرياضية التالية:

$$\frac{\partial B}{B} = -\frac{\partial e}{e} [\varepsilon_x + \varepsilon_m - 1] \dots (16)$$

وبالتالي انخفاض العملة المحلية بنسبة واحد بالمائة يؤدي إلى:

جدول رقم (2): أثر انخفاض أسعار صرف على كل من الصادرات والواردات.

العملة الاجنبية	العملة المحلية	
		أسعار الواردات
		أسعار الصادرات

المصدر: ايت سيدهم جمال، سلوك بعض المتغيرات الكلية نتيجة تغير سعر الصرف - دراسة حالة اقتصاد الجزائر -، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2006، ص 19، بالتصرف.

وعلى العموم يكون أثر تخفيض العملة المحلية على الميزان التجاري كما يلي:

$$BC = P_x X - P_m M \dots (17)$$

الأثر السعري: a_x a_m

الأثر التنافسي: $\varepsilon_x \cdot a_x$ $\varepsilon_m \cdot a_m$

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تغير في الميزان التجاري، هذا التغير متمثل في أثر سعري وأثر حتمي. ولكي يكون الميزان التجاري موجبا يجب أن يكون أثر الزيادة في حجم الانتاج أقل من الأثر السعري الناتج من التخفيض المعدل بالتضخم كما توضحه العلاقة الرياضية التالية²⁰:

$$\partial BC = -m \partial Q - (\varepsilon_b - \varepsilon_p) (\partial e - \partial P) > 0 \Rightarrow \partial Q < \frac{-(\varepsilon_t - \varepsilon_p)}{m} (\partial e + \partial p) \dots (18)$$

ولدينا المعادلة التفاضلية للطلب الكلي:

$$\partial Q = \frac{-(\varepsilon_b - \varepsilon_p)}{1+m-c(t-1)-\alpha} (\partial e + \partial p) \dots (19)$$

وبالتعويض في المعادلة ينتج لدينا الشرط النسبي التالي:

$$\frac{-(\varepsilon_b - \varepsilon_p)}{1+m-c(t-1)-\alpha} < \frac{-(\varepsilon_b + \varepsilon_p)}{m} \dots (20)$$

الأثر الحجمي المشروط بالعلاقة السابقة، يعبر عن نسبة الزيادة في حجم الناتج الوطني الخام الواجب انتاجه لتحسين الميزان التجاري نتيجة لعملية التخفيض، وبالتالي فإن عملية التخفيض وفق الشروط السابقة تؤدي إلى رفع حجم الناتج المحلي الاجمالي.

يمكن التعبير عن هذه الزيادة بعلاقة رياضية تكون تابعة لأثر الأسعار الداخلية والخارجية بالإضافة إلى أثر التخفيض كما يلي:

$$P \cdot Q = P_e (C + I + G) + BC \dots (21)$$

إذا افترضنا أن الأسعار متقاربة (متساوية) في جوار توازن الميزان التجاري وتقترب في قيمتها من الواحد يكون حجم الناتج الداخلي الخام يقترب من الطلب الداخلي عليه، وباعتبار ثبات الأحجام، فإن عملية مفاضلة الأسعار:

$$P \cdot Q = P_e (C + I + G) + BC \dots (22)$$

ولدينا المعادلة التالية لتفاضل الميزان التجاري:

$$\partial B.C = P.M(\varepsilon_b + \beta \varepsilon_p - 1) \left(\frac{\partial e}{e} \right) \dots (23)$$

مع β نسبة تغطية المبادلات الخارجية بـ:

$$\beta = \frac{P_x X}{P_m m} \dots (24)$$

من المعادلة السابقة ينتج لدينا:

$$\partial B.C_p = \varepsilon_t (\partial P + \partial e - \partial P_k) \dots (25)$$

$$Q(\partial P - \partial P_k) = \varepsilon_p (\partial P + \partial e - \partial P_k) \dots (26)$$

ولدينا دالة الاستهلاك الكلية تتحدد وفق العلاقة الرياضية:

$$C = c(1-t) Q(\partial p + \partial p_k) \dots (27)$$

ومنه على مرونة الاستهلاك:

$$\varepsilon_c = c(1-t) \varepsilon_p \dots (28)$$

وبالتالي حتي يعطي التخفيض آثار حسنة على الميزان التجاري وبالتعدى إلى الأثار الحجمية أي ارتفاع الناتج الداخلي الخام والأثار السعوية يجب أن تكون الأجور غير تامة التبعية لأسعار، وذلك حتي لا يؤدي التضخم المستورد إلى إلغاء الأثار السعوية للتجارة الخارجية والمعطاة بالعلاقة التالية:

$$\varepsilon_t > \varepsilon_p \left[1 + m \frac{1-c(1-t)}{1-c(1-t)-\alpha} \right] \dots (29)$$

وبالتالي اعطاء شرط أهم من شرط مارشال لينز المتمثل في شرط المرونة $\varepsilon_t > \varepsilon_p$ ليس فقط لتحسين الميزان التجاري بل يتعدى لرفع الناتج الداخلي الخام.

المحور الثاني: تقدير أثر تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990-2012).

الفرع الأول: نموذج الدراسة.

إن الاطلاع على النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي، يساعد في بناء نموذج يفسر الواقع ويعطي نتائج معبرة. وبالرجوع إلى تتبع تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، كان النموذج كالتالي:

$$PIB = f(e; g, poil; inf) \dots (30)$$

- ❖ الناتج المحلي الإجمالي (PIB): وهو المتغير التابع المعني بالدراسة وهو عبارة عن الناتج الاسمي خلال سنة، مقاسا بالدينار الجزائري.
 - ❖ سعر الصرف (E): يمثل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث من المفترض أن تخفيض سعر الصرف سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
 - ❖ أسعار النفط (POIL): يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، حيث يتركز على القطاع النفطي كأحد أهم المداخل والمساهم في خلق الثروة في الجزائر، فهو يساهم في خلق الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ويفسر تطور معظم التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري.
 - ❖ النفقات العامة (G): تساهم النفقات العامة في خلق الثروة المعبر عنها بالناتج المحلي الاجمالي، وبالرجوع إلى الواقع الجزائري نجد أن الجزائر وابتداء من سنة 2000 بدأت في انتهاج سياسة انفاقية توسعية التي من المفترض أن تساهم في خلق الثروة، لذا تم إدراج النفقات العامة في النموذج.
 - ❖ التضخم (INF): يرجع سبب إدراج التضخم في النموذج إلى أن قيم المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج لم تأخذ بالقيم الحقيقية، لذا كان من الأفضل إدراج التضخم من أجل استبعاد تأثيراته على النموذج.
- كافة المتغيرات هي عبارة عن بيانات سنوية مأخوذة من عدة مصادر (الديوان الوطني لإحصاء، بنك الجزائر، البنك العالمي) خلال الفترة (1990-2012).

الفرع الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990-2012).

أولا: دراسة الاستقرار: تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن والمرتب ترتيبا تصاعديا عبر الزمن²¹، ونقول على سلسلة زمنية أنها مستقرة، إذا كان²²:

✓ تتذبذب حول متوسط حسابي ثابت.

✓ ثبات التباين عبر الزمن.

✓ التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية وليس القيمة الفعلية للزمن.

وفي هذا الصدد سيتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية، وذلك بالاعتماد على برنامج EViews 7. من خلال الاختبار فإن كافة غير مستقرة في المستوى وهذا يعني وجود جذر وحدوي في السلاسل، لكن بعد أخذ الفروق الأولى للسلاسل المدروسة، تبين أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدوي فيها، أي أن كافة السلاسل مستقرة، وبالتالي فإن المتغيرات المدروسة مستقرة من الدرجة الأولى. (تم التأكد من صحة الاختبار عن طريق اختبار PP)، هذا ما يظهره الملحق رقم (02)، وبالتالي احتمال وجود تكامل مشترك.

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن كل السلاسل المدروسة، غير مستقرة عند المستوى بل استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما يتوافق وأغلب المتغيرات الاقتصادية والتي لا تستقر عادة عند المستوى كونها على علاقة مع الزمن، والقيم المتزايدة لهذه المتغيرات خلال الزمن أحسن دليل على ذلك.

ثانيا: تقدير النموذج: لتحديد درجة التأخير أو فترة الابطاء للنموذج سيتم المفاضلة بين النماذج المتحصل عليها، واختيار النموذج الذي يعطى أقل قيمة للمعيارين aic و sch. وبعد إجراء الاختبار اختيرت درجة التأخير 1، أي أن النموذج الأفضل هو (d = 1)، وهذا ما يظهره الملحق رقم (03).

ثالثا: اختبار التكامل المتزامن: يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين y_t أو x_t أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين القيمتين ثابتة عبر الزمن²³، أي وجود علاقة طويلة الامد بين المتغيرات. لتحديد عدد أشعة التكامل إقترح جوهانس إجراء اختبار الأثر حيث يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد منهجية جوهانس على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك. وتتمثل صياغة النموذج في²⁴:

$$\Delta y_t = \mu + \sum_{i=1}^{p-1} \pi_i \Delta y_{t-p} + \pi y_{t-p} + \varepsilon_t \dots (31)$$

حيث أن:

y_t : متجهة من الدرجة (n.1) ويتضمن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

I: مصفوفة الوحدة من الدرجة (n.n). μ : حد ثابت.

ε_t : متجهة من الحدود العشوائية الموزعة توزيعا طبيعيا من الدرجة (n.1).

π_i : مصفوفة معاملات النموذج من الدرجة (n.n).

بعد إجراء اختبار جوهانس (الملحق رقم 04)، مع اعتبار أسعار النفط متغير خارجي عند إجراء الاختبار لأنه يتحدد خارج النموذج: وعند مستوى معنوية 5٪، ومن أجل ($r \geq 1$) فإن القيم المحسوبة (Max-Eigen) (44.32629) أكبر من القيم الحرجة (27.58434)، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك وحيدة بين متغيرات النموذج.

رابعا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ واختبار صلاحيته: يعتمد نموذج تصحيح الخطأ على إضافة حد تصحيح الخطأ، والذي يشير إلى سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن القيمة التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة²⁵.

إن ما يهمنا بالدرجة في دراستنا هذه هو تأثير تغير أسعار الصرف على الناتج المحلي الاجمالي، لذا سيتم الإكتفاء بتفسير نتائج معادلة الناتج الداخلي الخام (اعتبار أسعار النفط متغير خارجي). من خلال الملحق رقم (05) تحصلنا على المعادلة التالية:

$$D(pib) = -0.712952pib(-1) - 37.0102 e(-1) - 0.73618g(-1) - 7.97157inf - 1144.2989 - 0.133936D(PIB(-1)) - 20.29807D(E(-1)) - 0.326708D(G(-1)) + 2.212978D(inf(-1)) - 1693.813 + 55.77603POIL \dots (32)$$

$$R^2 = 0.913851 \quad F = 24.75 \quad DW = 1.84$$

من خلال المعادلة السابقة يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغ $R^2 = 0.913851$ وهذا ما يدل على جودة النموذج ومقدرته التفسيرية، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر لنا 91,43٪، من التغيرات في حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر. كما أن احصائية فيشر المحسوبة $F = 24.75$ أكبر من القيمة المحدولة وهذا ما يدل على أن النموذج معنويا مقبول، كما أن احصائية درين واتسون $DW = 1.84$ تقترب من 2 مما يدل على استقلالية البواقي.

كما أن حد تصحيح الخطأ قد جاء سالب ومعنوي (-0.712952) عند معنوية 5٪، وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج. وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن الناتج المحلي الاجمالي يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 71,29٪. أي أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الاجمالي خلال المدى القصير في الفترة $t - 1$ عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 71,29٪ من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t . ومن ناحية اخرى فان نسبة التصحيح تعكس سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن الناتج المحلي يستغرق ما يقارب 1,40 سنة باتجاه قيمته التوازنية بعد أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محدداتها. أما فيما يخص معنوية معاملات المتغيرات المفسرة، فالقيم الاحصائية لستودنت بالقيمة المطلقة أقل من القيمة المحدولة أي غير معنوية باشتناء معامل أسعار النفط (الوحيد الذي كان معنوي). وتشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية ايجابية (طردية) بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي.

لتأكد من خلو من نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، تم استخدام عدة اختبارات إذ يلاحظ أن النموذج قد تجاوز كافة احصائيات فحص البواقي، مثل تحقق شرط التوزيع الطبيعي باستخدام احصائية (Jarque-Bera)، وخلوه من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار (LM)، وعدم وجود اختلاف تباين باستخدام (White test)، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (01) : اختبار استقرارية نموذج تصحيح الخطأ.

الاختبار	القيمة	الاحتمال
Normality (Jarque-Bera)	3.221633	0.9197
Serial Correlation LM Test	16.10978	0.4453
White Heteroskedasticity Test	118.1094	0.5317

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews7.

خامسا: دراسة السببية بين المتغيرات: من أجل معرفة المتغير الذي يؤثر في الاخر يستخدم إختبار السببية بين المتغيرين بطريقة سيمس. لاختبار العلاقة السببية لسيمس نستعمل الفرضيتين²⁶:

$$H_0: \gamma_t = 0$$

$$H_1: \tau_t = 0$$

فنكون أمام الحالات التالية:

- ✓ يكون المتغيرين X_t و Y_t مستقلين عن بعضهما البعض، إذا لم نستطيع رفض كل من الفرضيتين.
- ✓ تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين اذا تم رفض الفرضيتين معا.
- ✓ اذا تم رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 نقول أنه هناك علاقة سببية بين المتغيرين.

من خلال الملحق رقم (06)، نلاحظ تباين حالات السببية بين المتغيرات، علما أنه يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 10 ٪ نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أنه هناك علاقة سببية. وحسب النتائج المبينة في الملحق رقم (04)، نلاحظ وجود علاقة سببية وحيدة في الاتجاهين بين الناتج المحلي الاجمالي وأسعار النفط، بمعنى أن كل من أسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي يسببان بعضهما البعض.

الفرع الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.

من خلال الدراسة القياسية لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي، توصلت إلى النتائج التالية:

❖ **النتيجة الأولى:** عدم وجود علاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي: حسب النظرية الاقتصادية فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي وذلك من خلال تأثيره على صادرات (خارج قطاع المحروقات) وواردات البلد المعني بالتخفيض، حيث يؤدي تخفيض العملة الوطنية للبلد إلى زيادة الصادرات بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق الخارجية أي ما يعطيها تنافسية أكبر وانخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الداخلية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن في وضعية الميزان التجاري وبالتالي ارتفاع قيمة الناتج الداخلي الخام. وبالرجوع إلى الواقع الجزائري فإن التخفيض التي قامت به الجزائر لم يحقق الهدف المرجو منه، وذلك بسبب سيطرة صادرات المحروقات على باقي الصادرات، وبالتالي فإن الاجراءات التي اتخذتها الجزائر (تخفيض سعر الصرف) لم يحدث تغيرا في هيكل الصادرات بسبب سيطرة قطاع المحروقات على باقي الصادرات، وهذا ما يظهره الشكل رقم (04)، حيث نلاحظ أن هناك علاقة طردية وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصادرات، أي أنه إذا انخفض سعر البترول فإن قيمة الصادرات تنخفض والعكس تماما حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت قيمة الصادرات وذلك بسبب ارتفاع حجم الصادرات النفطية والتي شكلت نسبة 98,02% (كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة) من الصادرات الاجمالية، في حين أن تخفيض سعر الصرف لم يؤدي إلى تحسن في الصادرات الجزائرية وذلك بسبب قلة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لم تتجاوز نسبة 2,98% (كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة). وعلى العموم فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يكون مرده دائما تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط وليس تغير سعر صرف الدينار الجزائري.

أما بالنسبة للواردات فإن تخفيض سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة لم يؤدي إلى تراجع الواردات لأن الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في أنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات²⁷، وهذا ما يظهره الشكل رقم (05)، حيث نلاحظ أن تخفيض سعر الصرف في الجزائر لم يؤثر على مستوى الواردات، بل على العكس فإن الواردات في تزايد مستمر وذلك لارتباطها بقيمة العوائد المتأتية أصلا من الصادرات النفطية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التحسن في الميزان التجاري الجزائري مرتبط بأسعار البترول وليس بسبب التغير في سعر الصرف، مما يعني ارتفاع قيمة الدخل والمعبر عنها بالناتج المحلي لذا كانت العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وأسعار النفط طردية، أي كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

كما أثبتت التجارب أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة في الدول النامية، غير قادر على معالجة اختلالات هيكلية تعيشها هاته الاقتصاديات منذ زمن طويل. إن هذا الأمر يقودنا إلى التساؤل عن مدى فعالية برامج صندوق النقد المنتهجة في الدول النامية والتي تركز على تخفيض قيمة العملة.

❖ **النتيجة الثانية:** تفسير العلاقة السببية بين سعر النفط والناتج المحلي الاجمالي: إن أسعار النفط تسبب الناتج المحلي الجزائري لأن أغلب الإيرادات الجزائرية متأتية من الصادرات النفطية، لذا أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط يؤثر مباشرة على دخل الدولة وبالتالي يؤثر على قيمة أو حجم الناتج المحلي الاجمالي، أي أن الصادرات النفطية تساهم في خلق الناتج الاجمالي الجزائري، وهذا ما يظهره الشكل رقم (06)، حيث نلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة قطاع المحروقات في خلق الناتج المحلي بلغ 38% مقابل باقي القطاعات التي ساهمت مجتمعة بنحو 62%. لذا ظهرت سببية أسعار النفط تجاه الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

كما أن الناتج المحلي الاجمالي الجزائري يسبب أسعار النفط لأن ارتفاع الناتج الداخلي الخام سوف يؤدي إلى ارتفاع طلب الأجانب على المحروقات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية الخاصة بدول المنظمة الأوبك

²⁸ (الجزائر منضم إلى منظمة أوبك منذ عام 1969)، ومن المعروف أن من خصائص هذه الدول أنها دول نامية شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية²⁹، لذا فإن أي انخفاض سيؤثر سلبا على مداخيل هذه الدول وبالتالي انخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام، مما سيدفع أعضاء المنظمة المتضررة إلى الضغط داخل المنظمة من أجل خفض الانتاج بهدف رفع أسعار النفط في الأسواق العالمية، لأن هذه الدول تساهم بنحو 41,66٪ (متوسط الفترة المدروسة) في الانتاج العالمي مما يعطيها القدرة على التأثير في الاسواق العالمية للنفط، والشكل رقم (07) يظهر ذلك.

إن أهم ما تطرحه نسب الشكل (07) هو مشكل القيادة السعرية لأسعار النفط بالنسبة لدول الأوبك، فحصة الأوبك من الانتاج العالمي التي قارت 42٪ كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة، واحتوائها على احتياطي فاق متوسطه خلال الفترة (1990-2012) 77٪ من احتياطي النفط العالمي، يمكنها من التحكم في أسواق النفط العالمية لو وحدة الدول الأعضاء سياساتها الاقتصادية وتحت عن اختلافاتها السياسية.

❖ **النتيجة الثالثة: عدم مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي:** إن أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي يكون حسب الفكر الكنزري نتيجة إستجابة جانب العرض للطلب المتزايد والمتولد عن تزايد الانفاق العام، حيث أن الهدف الأساسي هو انتعاش الجهاز الانتاجي نتيجة تنشيط الطلب الكلي الذي يعد انخفاضه أهم أسباب الركود الاقتصادي، لكن التوسع المالي الذي انتهجته الجزائر نتيجة ارتفاع الإيرادات خاصة النفطية منها التي تشكل ثلثي الإيرادات العامة في الجزائر³⁰ لم يأتي أكله وذلك بسبب ضعف الجهاز الانتاجي الجزائري ومحدوديته³¹.

وبالرجوع إلى هيكل النفقات العامة في الجزائر نجد أن أغلب النفقات هي نفقات تسييرية حيث بلغ متوسطها من النفقات العامة خلال الفترة (1990-2012) 65,21٪ وهي نفقات غير انتاجية، مقابل 34,09٪ لنفقات التجهيز لنفس الفترة، وذلك راجع إلى³²: سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير للإدارات العمومية، والتعليم والصحة... الخ.

لذا لم تساهم النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وعليه يمكن القول أن السياسة الانفاقية التوسعية في الجزائر ظرفية (لارتباطها بالجباية البترولية) وغير رشيدة ولا تحقق التنمية الاقتصادية، وأن أي صدمة في أسعار النفط سيأثر ذلك سلبا على الميزانية العامة للدولة.

❖ **النتيجة الرابعة: عدم وجود علاقة بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي:** يؤثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على مستويات الادخار حيث يؤدي إلى انخفاضها وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية. وبالنظر إلى الواقع الجزائري ضعف الادخار نتيجة تراجع القدرة الشرائية للمواطن ما يعني نقص في الاستثمارات المحلية، كما أن الجهاز الانتاجي في الجزائر ضعيف، لذا لم يكن هناك علاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم.

خاتمة:

يكتسي سعر الصرف أهمية بالغة في الاقتصاد، نظرا لتأثيره على مختلف المؤشرات الاقتصادية داخل الاقتصاد، ويعد الناتج المحلي الاجمالي أحد أهم هذه المؤشرات كونه يقيس مدى تطور ونمو الاقتصاد الوطني. لذا أولت الجزائر أهمية بالغة للموضوع فأتخذت العديد من الاجراءات التي استهدفت بها سعر الصرف بغرض تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لكل من تغير سعر الصرف والنفقات والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي، وأن تطورات الناتج المحلي في الجزائر راجع بدرجة أولى إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة، ومن خلال نتائج الدراسة يمكن اثبات أو نفي فرضيات الدراسة تم كالتالي:

1- لم يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، بل ترجع تغيرات الناتج المحلي الاجمالي إلى أسعار النفط.

2- ساهمت السياسات الاقتصادية خاصة التجارية إلى حد كبير في تعميق تلك الانعكاسات وذلك نتيجة التركيز الشديد على الصادرات النفطية.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:

- ✓ العمل على تفعيل دور سعر الصرف وسياساته وذلك من خلال تخفيف التسيير الاداري لسعر الصرف والوصول إلى سعر صرف حقيقي، وكذا التخلص من مشروطة صندوق النقد الدولي فيما يخص أسعار الصرف خصوصا، وباقي السياسات عموما لأن برامج الصندوق تركز على السياسات الاقتصادية الكلية وتحمل أهمية سياسة الاستقرار المالي.
- ✓ ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للقضاء على أحادية التصدير، وخلق بدائل لصادرات المحروقات بتنوع الاقتصاد الوطني عن طريق التوجه نحو تبني اقتصاد السياحة واقتصاد الزراعة خاصة وأن الجزائر تتوفر على امكانيات هائلة في هذين القطاعين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تقليص فاتورة الاستيراد من خلال كبح الواردات وذلك بتضييق هامش الأرباح وفرض قيود على المستوردات الأجنبية خاصة المنتوجات الكمالية غير الانتاجية.
- ✓ توفير مناخ استثماري جذاب بهدف استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو الاستثمار في مختلف القطاعات وليس قطاع الطاقة فقط (لأن أغلب الاستثمارات الواردة للجزائر يستقطبها قطاع الطاقة)، وذلك من خلال خلق بيئة استثمارية جذابة واعادة النظر في قانون الاستثمار، وكذلك إيجاد حلول لمشكل العقار الصناعي.
- ✓ ترشيد السياسة المالية في الجزائر من خلال حوكمة النفقات العمومية خاصة نفقات التسيير وتوجيه نفقات التجهيز نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة التي تحقق التنمية والنمو الاقتصادي، وكذا تنوع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على الجباية البترولية لأن أي صدمة في أسعار النفط سيؤثر سلبا على الميزانية العامة للدولة.

الملحق رقم (1): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2012).

نسبة احتياطي النفط في دول الأوبك/ نسبة مساهمة دول الأوبك في الإنتاج	نسبة المحروقات من PIB	قيمة المحروقات المساهمة في PIB (مليون دينار)	الميزان التجاري مليون دولار	اجمالي الواردات مليون دولار	الصادرات الجزائرية					نسبة التضخم %	اسعار النفط (دولار للبرميل)	النفقات العامة (مليون دينار)			الناتج المحلي الاجمالي		السنوات	
					المجموع مليون دولار	النسبة %	باقي الصادرات	النسبة %	صادرات المحروقات مليون دولار			المجموع مليار	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	معدل النمو %	القيمة مليار دينار		
77.4	37	26.47	125193.7	3,11	9,77	12,88	4,12	0,53	95,88	12,35	16.6	24.34	136.50	47700	88800	0,8	472.80	1990
77.2	37.9	31.39	236245.3	4,67	7,77	12,44	3,78	0,47	96,22	11,97	25.9	21.04	212.10	58300	153800	-1,2	752.59	1991
77.4	40.2	27.25	250402.5	3,21	8,3	11,51	4,16	0,53	95,39	10,98	31.7	20.03	420.13	144000	276131	1,8	918.62	1992
77.7	41	24.61	247398.3	2,42	7,99	10,41	5,1	0,53	94,9	9,88	20.5	17.50	476.62	185210	291417	-2,1	1005.03	1993
77.7	41.1	25.67	327346.7	-0,26	9,15	8,89	3,15	0,28	96,85	8,61	29	16.19	566.32	235926	330403	-0,9	1274.94	1994
76.6	40.8	28.99	505562.8	0,16	10,1	10,26	5,17	0,53	94,83	9,73	29.8	17.40	759.61	285923	473694	3,8	1743.63	1995
76.5	40.3	33.25	750415.3	4,13	9,09	13,22	4,32	0,57	95,68	12,65	18.7	21.33	724.60	174013	550596	4,1	2256.71	1996
76.6	40.4	37.39	838985.8	5,59	8,13	13,82	4,64	0,64	95,36	13,18	5.7	19.62	845.19	201600	643500	1,1	2243.46	1997
76.6	42.6	26.10	638221.5	1,51	8,63	10,14	3,65	0,37	96,35	9,77	5	13.02	875.73	211900	664100	5,1	2444.37	1998
77.8	41.4	31.53	890943.3	3,36	8,96	12,32	3,65	0,41	96,67	11,91	2.6	18.12	961.68	187000	774700	3,2	2825.22	1999
78:2	42.6	31.39	1161314.7	12,3	9,35	21,65	2,8	0,59	97,27	21,06	0.3	28.77	1178.12	321900	856200	2,2	3698.68	2000
78.0	41.1	38.45	1443928.1	9,61	9,48	19,09	2,94	0,56	97,06	18,53	4.2	24.74	1321.02	357400	963600	2,7	3754.87	2001
78.4	38	36.71	1477033.6	6,7	12,01	18,71	3,12	0,61	96,79	18,11	1.4	24.91	1550.64	452900	1097600	4,1	4023.41	2002
78.2	40	39.76	1868889.6	11,14	13,32	24,46	1,93	0,47	98,07	23,99	4.3	28.73	1639.26	567400	1122800	6,9	4700.04	2003
78.4	41.9	41.82	2319823.6	14,27	17,95	32,22	2,08	0,66	97,92	31,55	4	38.35	1888.93	640700	1251100	5,2	5545.85	2004
77.4	45.1	48.38	3352878.4	26,47	19,86	46,33	1,6	0,74	98,4	45,59	1.4	54.64	2052.03	806900	1245100	5,1	6930.15	2005
77.7	45.2	49.62	3882227.8	34,06	20,68	54,74	2,93	1,13	97,93	53,61	2.3	66.05	2453.01	1015100	1437900	2	7823.79	2006
78.1	44.7	47.80	4089308.6	34,24	26,35	60,59	1,62	0,98	98,38	59,61	3.7	74.66	3108.66	1434600	1673900	3	8554.26	2007
79.3	45.9	50.13	4997554.5	40,6	37,99	78,59	1,79	1,4	98,21	77,19	4.9	98.96	4191.05	1973300	2217700	2,4	9968.90	2008
80.3	41.9	35.44	3109078.9	7,78	37,4	45,19	1,71	0,53	98,29	44,42	5.7	62.35	4246.33	1946300	2300000	1,6	8770.80	2009
81.8	41.9	40.17	4180357.7	18,21	38,89	57,09	1,7	0,47	98,3	56,12	3.9	80.35	4466.94	1807900	2659000	3,8	10447.30	2010
81.8	42.7	43.18	5242098.8	27,94	44,94	72,88	1,68	0,53	98,32	71,66	4.5	112.92	5731.40	1974400	3879200	2,8	12139.97	2011
81.2	44.5	41.12	5536381.8	20,16	51,56	71,73	1,61	0,53	98,39	70,58	8.9	111.49	7169.90	2234000	4935900	3,3	1346099	2012

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات.

- البنك العالمي.

- اوبك.

- بنك الجزائر.

- الديوان الوطني للإحصائيات.

- Annual Statistical Bulletin 1999,2004, 2008, 2013.

الملحق رقم (2): نتائج اختبار ADF للسلاسل (pib) (e) (g) (poil) و نتائج اختبار ADF للفروقات الأولى للسلاسل (pib) (e) (g) (poil)

القيمة المخرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة	القيمة المخرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة
%10	%5	%1				%10	%5	%1			
-1.607830	-1.958088	-2.679735	-2.496665	النموذج (1)	D(pib)	-1.608175	-1.957204	-2.674290	4.899229	النموذج (1)	(pib)
-2.646119	-3.012363	-3.788030	-4.163347	النموذج (2)		-2.642242	-3.004861	-3.769597	2.152178	النموذج (2)	
-3.261452	-3.644963	-4.467895	-5.492481	النموذج (3)		-3.254671	-3.632896	-4.440739	-0.745444	النموذج (3)	
-1.607830	-1.958088	-2.679735	-2.645245	النموذج (1)	D(e)	-1.607830	-1.958088	-2.679735	0.687846	النموذج (1)	(e)
-2.646119	-3.012363	-3.788030	-3.003611	النموذج (2)		-2.642242	-3.004861	-3.769597	-3.220698	النموذج (2)	
-3.261452	-3.644963	-4.467895	-3.266533	النموذج (3)		-3.254671	-3.632896	-4.440739	-1.548784	النموذج (3)	
-1.607830	-1.958088	-2.679735	-4.426871	النموذج (1)	D(g)	-1.607456	-1.959071	-2.685718	6.129552	النموذج (1)	(g)
-2.646119	-3.012363	-3.788030	-4.497866	النموذج (2)		-2.650413	-3.020686	-3.808546	5.461482	النموذج (2)	
-3.286909	-3.690814	-4.571559	-4.116588	النموذج (3)		-3.268973	-3.658446	-4.498307	2.845690	النموذج (3)	
-1.607830	-1.958088	-2.679735	-4.847083	النموذج (1)	D(poil)	-1.607456	-1.959071	-2.685718	2.562283	النموذج (1)	poil)
-2.646119	-3.012363	-3.788030	-5.294205	النموذج (2)		-2.642242	-3.004861	-3.769597	0.188254	النموذج (2)	
-3.268973	-3.658446	-4.498307	-5.565303	النموذج (3)		-3.254671	-3.632896	-4.440739	-2.014487	النموذج (3)	
-1.607830	-1.958088	-2.679735	-4.536328	النموذج (1)	D(inf)	-1.607456	-1.959071	-2.685718	-2.380836	النموذج (1)	(inf)
-2.646119	-3.012363	-3.788030	-4.513875	النموذج (2)		-2.650413	-3.020686	-3.808546	-2.093521	النموذج (2)	
-3.268973	-3.658446	-4.498307	-4.762555	النموذج (3)		-3.268973	-3.658446	-4.498307	-0.902332	النموذج (3)	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

- الملحق رقم (06): نتائج اختبار السببية.

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
E does not Granger Cause PIB	22	0.44232	0.5140
PIB does not Granger Cause E		0.04947	0.8264
G does not Granger Cause PIB	22	0.01929	0.8910
PIB does not Granger Cause G		0.77180	0.3906
INF does not Granger Cause PIB	22	0.08298	0.7764
PIB does not Granger Cause INF		0.04437	0.8354
POIL does not Granger Cause PIB	22	6.21692	0.0220
PIB does not Granger Cause POIL		10.5996	0.0042
G does not Granger Cause E	22	0.04713	0.8304
E does not Granger Cause G		0.25814	0.6172
INF does not Granger Cause E	22	3.2E-06	0.9986
E does not Granger Cause INF		16.0800	0.0007
POIL does not Granger Cause E	22	0.01631	0.8997
E does not Granger Cause POIL		2.22448	0.1523
INF does not Granger Cause G	22	0.05860	0.8113
G does not Granger Cause INF		0.00383	0.9513
POIL does not Granger Cause G	22	1.25830	0.2760
G does not Granger Cause POIL		4.25684	0.0530
POIL does not Granger Cause INF	22	0.23466	0.6336
INF does not Granger Cause POIL		1.04898	0.3186

- الملحق رقم (03): درجة تأخر النموذج.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-566.5845	NA	3.02e+17	54.43662	54.68532	54.49060
1	-452.6987	162.6940*	6.89e+13*	45.97131*	47.46348*	46.29515*
2	-431.4757	20.21239	1.62e+14	46.33102	49.06667	46.92473

المصدر: مخرجات برنامج EViews 7.

- الملحق رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.878856	44.32629	27.58434	0.0002
At most 1	0.576921	18.06412	21.13162	0.1275
At most 2	0.279114	6.872762	14.26460	0.5043
At most 3	0.063692	1.382035	3.841466	0.2398

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: مخرجات برنامج EViews 7.

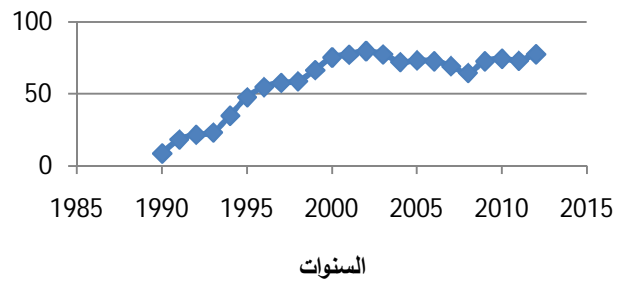
- الملحق رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 11/19/14 Time: 09:35
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1			
PIB(-1)	1.000000			
E(-1)	-37.01026 (5.58410) [-6.62780]			
G(-1)	-0.736183 (0.10598) [-6.94797]			
INF(-1)	-7.971578 (10.6930) [-0.74549]			
C	-1144.299			
Error Correction:	D(PIB)	D(E)	D(G)	D(INF)
CointEq1	-0.712952 (0.11990) [-5.94817]	0.001756 (0.00235) [0.74699]	-0.278737 (0.08887) [-3.13656]	0.001513 (0.00308) [0.49148]
D(PIB(-1))	-0.133936 (0.10526) [-1.27248]	-0.000243 (0.00206) [-0.11778]	0.138567 (0.07801) [1.77821]	-2.01E-05 (0.00270) [-0.00745]
D(E(-1))	-20.29807 (13.2187) [-1.53556]	0.475258 (0.25815) [1.83389]	2.478623 (9.79728) [0.25299]	-0.082208 (0.33941) [-0.24221]
D(G(-1))	-0.326708 (0.28641) [-1.14070]	0.005634 (0.00562) [1.00335]	0.371513 (0.21228) [1.75011]	-1.77E-05 (0.00735) [-0.00241]
D(INF(-1))	2.212978 (9.70924) [0.22814]	-0.077441 (0.18017) [-0.40721]	-1.674281 (7.18954) [-0.23288]	0.010828 (0.24907) [0.04347]
C	-1693.813 (316.472) [-5.35217]	7.235974 (6.20448) [1.16625]	-922.2988 (234.560) [-3.93204]	1.827436 (6.12597) [0.22489]
POIL	55.77603 (6.07988) [9.17387]	-0.160941 (0.11920) [-1.35022]	23.63042 (4.50623) [5.24394]	-0.052258 (0.15611) [-0.33475]
R-squared	0.913851	0.402853	0.875433	0.110653
Adj. R-squared	0.876030	0.146933	0.820047	-0.270496
Sum sq. resids	793279.4	304.9042	435775.8	523.0055
S.E. equation	239.0395	4.669794	176.4280	6.112092
F-statistic	24.75152	1.574134	16.39824	0.290314
Log likelihood	-140.4815	-57.89020	-134.1715	-63.55594
Akaike AIC	14.04395	6.180019	13.44490	6.719813
Schwarz SC	14.39213	6.528193	13.79308	7.057788
Mean dependent	605.1619	2.912857	331.3238	-0.809524
S.D. dependent	678.5362	5.052729	418.2301	5.422537
Determinant resid covariance (dof adj.)		8.02E+11		
Determinant resid covariance		1.59E+11		
Log likelihood		-389.9761		
Akaike information criterion		40.18820		
Schwarz criterion		41.77986		

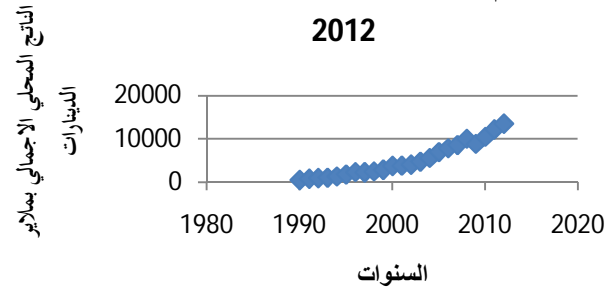
المصدر: مخرجات برنامج EViews 7.

الشكل رقم (01): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2012)

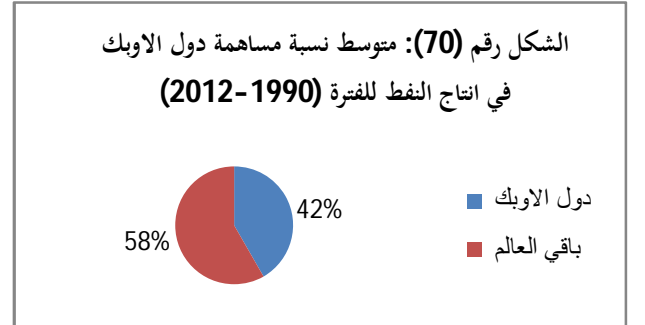
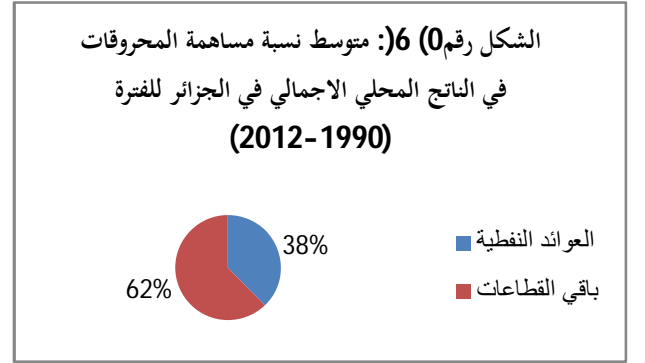
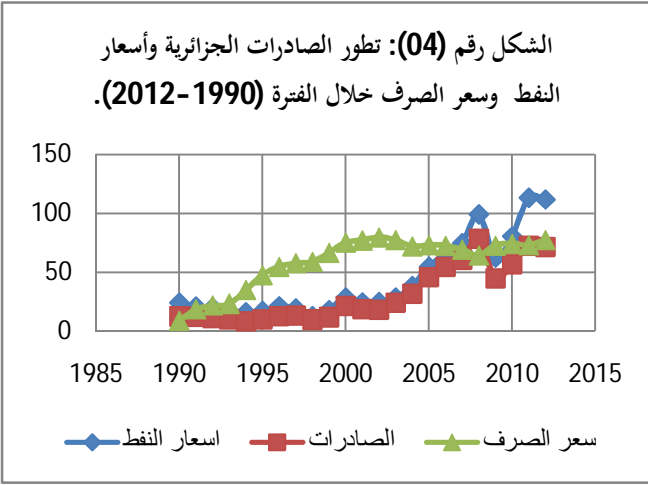
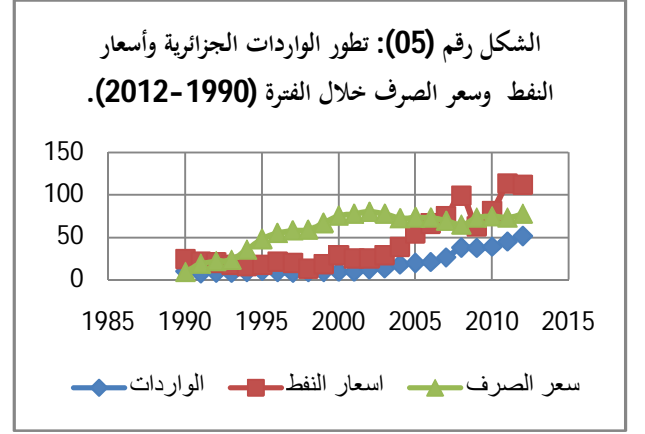
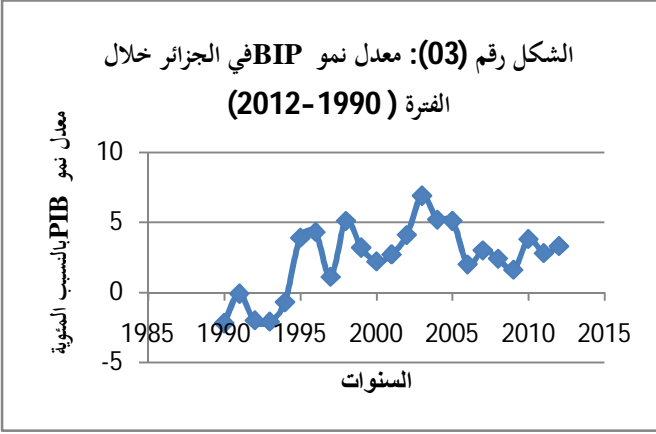


المصدر: من اعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (1).

الشكل رقم (02): تطور PIB خلال الفترة من 1990 إلى 2012



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على الملحق رقم (1).



- الهوامش:

¹ BERNARD GUILLOCHON ; économie internationale ; 2 édition ,donod ,1998 , P 177.

² سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار البيزوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 15.

³ عرفان تقني الحسيني، التمويل الدولي، المجدلاوي، الأردن، 1999، ص ص 149-150.

⁴ نعمان السعيد، البعد الدولي لنظام النقد الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 238.

⁵ حلو موسي بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية لأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 296-299.

⁶ نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 239.

⁷ حلو موسي بوخاري، مرجع سابق، ص 298.

⁸ نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 244.

⁹ المرجع نفسه، ص 244.

- 10 معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة ، دارالأولى صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 73.
- 11 إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 26.
- 12 معروف هوشيار، مرجع سابق، ص ص 75-79.
- 13 صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لسنة 2010، ص 21.
- 14 بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012، ملحق الجداول، الجدول رقم 02، ص 173.
- 15 محمد بودواية، اشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر: الفترة 1980-2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 142.
- 16 نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 183.
- 17 ايت سيدهم جمال، سلوك بعض المتغيرات الكلية نتيجة تغير سعر الصرف -دراسة حالة اقتصاد الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2006، ص ص 17-20.
- 18 نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 187.
- 19 ايت سيدهم جمال، مرجع سابق، ص ص 18-19.
- 20 بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي بالسعيدة، الجزائر، 2004-2005، ص ص 136-137.
- 21 محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص 195.
- 22 François-Éric Racicot et Raymond Théoret, traité déconométrie financière: modélisation financière, Presses de l'Université du Québec, 2001, p 230.
- 23 عبد القادر محمد عبد القادر العطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2005، ص 670.
- 24 موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص ص 208-209.
- 25 عبد القادر محمد عبد القادر العطية، مرجع سابق، ص 688.
- 26 بن قدور علي، مرجع سابق، ص ص 237-238.
- 27 نعمان السعيد، مرجع سابق، ص 270.
- 28 وتعني منظمة الدول المصدرة للبترول: تأسست سنة 1960 وهي منظمة عالمية تضم خمسة عشرة دولة (الجزائر، انغولا، كونغو، الاكوادور، غينيا الاستوائية، قابون، ايران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الامارات العربية، فنزويلا) تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. المصدر:
- http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm
- 29 أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص 109.
- 30 دهماني محمد ادريوش ونصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود، مجلة الاقتصاد والمناجمت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 11-2012، ص 21.
- 31 بودخدع كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2009-2010، ص 226.
- 32 لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 123.